واشترط العمانى ظهوره السمن قبل الذبح ويدفعه اطلاق الروايتين بل المتبادر منهما وفى
الصحيح ان اشترى الرجل هديا وهو يرى انه سمين اجزاءه وان لم يجده سمينا وفى الخبر
ان كان على كليتيها شئ من الشحم اجزأت ولو لم يجد الا ما قد اشترط ففى الاجزاء
او الانتقال الى الصوم قولان اصحهما الاول للصحيح اشتر فلا سمينا للمتعة فان
لم يجد فمن جوف وان لم يجد فمن فحولة المعزفان لم يجد فمجه فان لم يجد فما استيسر
من الهدى وفى اخر فان لم يجد فما تيسر عليك يستحب ان يكون سمينا ينظر
فى سواد ويمشى فى سواد ويأكل ويشرب فى سواد كما فى الصحاح والوجوه الثلثة فى
تفسيرها مشهورة وقيل وكلها مروية عن اهل البيت عليهم السلام وان يكون
مما عرف به كما فى النصوص اى احضر عشية عرفة بعرفات واوجبه فى المتعة وله
الصحيح وغيره لا يضحى الا بما قد عرف به وفى الخبر لا باس بما عرف بها وان لم يعرف وفى
ضعف ويكفى فيما اختار البايع للصحيح وان يكون انثى من الابل والبقر وذكرا من الغنم
كما فى الصحيح ويجوز العكس بالنص والاجماع وان يخر الابل قايمة قد نطب بين
الخف والركبة ويطعنها من الجانب الايمن للنصوص وان يدعوا بالمأثور كما
فى الصحيح وان يتولى الذبح بنفسه اذا احسن الشافعى وفى الصحيح ان كانت امراة فلتذبح
لنفسها وان يضع يده مع يد الذابح ان استناب للصحيح قيل يجب ان يأكل شيئا
ويطعم شيئا للايتين فكلوا منها واطعموا البائس الفقير فكلوا منها واطعموا
القانع والمعتر وقيل باستحبابه وفى الصحيح القانع الذى يقنع بما اعطيته
والمعتر الذى يعتريك والسائل الذى يسالك فى يديه والبائس هو الفقير وفى
بعض القانع والمعتر الفقير حيا بين الايتين وبما جمع بالخبر والاول اولى
وفى القوى اذا اهدى فحرمت فكل واطعم كما قال الله تعالى وقيل يجب اكل شئ

منه واهداء الثلث الى اخوانه المومنين والصدقة بثلث على فقرائهم للصحيح اطعم اهلك
ثلثا واطعم القانع والمعتر ثلثا واطعم المسكين ثلثا وموردة السابق وحمل على الاستحباب
لعدم قايل بوجوب اطعام الاهل الثلث وقيل باستحباب تقسيم ثلث على اهله
الوجه ولا يجوز ان يعطى الجزار منه شيئا الا على سبيل التصدق مع استحقاقه
للنصوص وفى الصحيح سالته عن الاهاب فقال تصدق به او تجعله مصلى فتبقيه
فى البيت ولا يعطى الجزارين وقال نهى رسول الله صلى الله عليه واله ان يعطى
جلالها وجلودها وقلايدها الجزارين وابراز يتصدق بها وفى الصحيح فى جلود
الاضاحى لا يصلح لمن ضحى بها ان يجعلها جلالا الا ان يتصدق وثمنها ولا ينبغى
اخراج شئ منه عن شئ بل يصرف بها خلاف للمعتبرة وفى الصحيح عن اللحم يخرج به من
لحم فقال لا يخرج منه الا السنام بعد ثلثة ايام اما فى الحسن كالصحيح لا بقول لا
يخرج شئ لحاجة الناس عليه فاما اليوم فقد كثر الناس فلا باس باخراجه
ورخصة وحمله الشيخ على من يشتريه فيخرجه للحر نظر لان الحسن يشتمل على ما يشتمل
عليه المعتبرة وعلى امر زايد وفى النصوص نهى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
عن لحوم الاضاحى بعد ثلثة فاذن فيها فقالوا كلوا من لحوم الاضاحى بعد
ثلث وادخروا من فقد الهدى وجد ثمنه فالاكثر على انه يتخلفه عند
من يشتريه طول ذى الحجة فان تعذر فمن القابل للقويين خلافا للحلى فيصوم
لظاهر من لم يجد والاسكافى فى تخييرهما واذا فقدهما صام عشرة ايام
ثلثة فى الحج اى فى بقية اشهره وهو ذو الحجة وسبعة اذا رجع الى اهله
بالكتاب والسنة والاجماع سوا اليالى الثلثة بالنص والاجماع وقيل الا
اذا كان الثالث العيد فيأتى به بعد النفر للحرين ويدفعه المستفيضة

منه واهداء الثلث